A

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

A/48/156
26 April 1993
ARABIC
ORIGINAL: RUSSIAN

الجمعية العامة

الدورة الثامنة والأربعون
البند ١١٦ من القائمة الأولية*

حالة حقوق الانسان في استونيا ولاتفيا

رسالة مؤرخة ٢٣ نيسان/ابريل ١٩٩٣ موجهة الى الأمين العام من الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أبعث اليكم، رفق هذا، البيان الصادر عن رئيس الاتحاد الروسي ب. ن. يلتسن بتاريخ ٢٣ نيسان/ابريل ١٩٩٣ (انظر المرفق).

وسأغدو ممتنا لو تكرمتم بتعميم نص هذه الرسالة ومرفقها كوثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة في إطار البند ١١٦ من القائمة الأولية.

(توقيع) ي. فورونتسوف

* A/48/50.

270493 270493 270493 93-23817

مرفـق

بيان صادر عن رئيس الاتحاد الروسي بتاريخ ٢٣ نيسان/ابريل ١٩٩٣

في ٢٠ نيسان/ابريل ١٩٩٣، بدأ المجلس الأعلى لجمهورية لاتفيا نظره في مشروع المرسوم المعنون "إصدار سندات الإقامة للأشخاص الذين يرتبط وجودهم في لاتفيا بالوزع المؤقت لقوات الاتحاد الروسي المسلحة في جمهورية لاتفيا".

ويحرم هذا المرسوم جانبا كبيرا من سكان لاتفيا من حقهم في العيش بصورة قانونية في البلاد. وسيعطى هؤلاء مدة سنة لمغادرة لاتفيا، وبذلك يستمر التوجه السياسي غير الانساني الذي تتبعه سلطات لاتفيا بضغطها على السكان الروس بهدف إخراجهم من البلاد.

ومن شأن هذا المرسوم أن يضر بأقدار عشرات الآلاف من الناس الذين كانوا يعيشون في جمهورية لاتفيا الاشتراكية السوفياتية على أساس قانوني ويتمتعون بالمواطنية فيها. وقد عمدت السلطات الحالية في لاتفيا الى حرمانهم من الجنسية منتهكة بذلك التزاماتها المنبثقة عن اتفاقية الأمم المتحدة بشأن خفض حالات انعدام الجنسية، وهي الآن تنتهج طريق حرمانهم أيضا من حقهم في اختيار محل الإقامة بمحض حريتهم، وهو واحد من حقوق الانسان الأساسية. واننا لنشهد اليوم الاتجاه الى بعث مفهوم "العقاب الجماعي" الذي طالما تعرض للإدانة خلال القرن العشرين.

وإن القانون الدولي لا يسمح للدولة باتخاذ تدابير تؤدي الى تردي حالة حقوق الانسان. والواقع أن ما يجري في لاتفيا إنما هو وضع الأساس للتطهير الإثني.

ومن الواضح الجلي أن هذه الأعمال ستكون بمثابة ضربة هائلة للعلاقات الروسية - اللاتفية كما أنها ستضر بالصورة الدولية للاتفيا.

ولا يمكن للمجتمع الدولي والأمم المتحدة ومؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا ومجلس أوروبا ومنظمات الدفاع عن حقوق الانسان، ولطالما وجهنا أنظار هؤلاء جميعا الى وضع الروس الاثنيين الذي لا يمكنهم من الدفاع عن أنفسهم قانونا في بلدان البلطيق، إلا إدانة ما يعد له في لاتفيا من انتهاكات خطيرة لحقوق الانسان على نطاق واسع.

- - - - -